الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة

الجلسة العشرون

المعقودة يوم الخميس

١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩

الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

محضر موجز للجلسة العشرين

الرئيس : السيد بيرسون (بلجيكا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد سيلي

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ (تابع)

مناقشة عامة (تابع)

القراءة الأولى

الباب الأول - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/34/SR.20
29 November 1979
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ٩٨ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ (تابع)
(A/34/6 و Add.1 ، A/34/7 ؛ A/C.5/34/12 و 13)

مناقشة عامة (تابع)

١ - السيد ابرازيوسكي (بولندا) : قال ان وفده يرى على غرار اللجنة الاستشارية أن الجداول والنصوص التفسيرية للميزانية المقترحة مرضية بصورة عامة . وأنه تم في السنوات الأخيرة احراز تقدم بشأن طريقة عرض الميزانية وان كان الوفد البولندي يأمل أن تضاعف الجهود لتصبح النصوص التفسيرية أكثر توحيدا وأكثر تشابها في الميزانية البرنامجية المقترحة كلها ، وخاصة الأبواب المتعلقة بأماكن التعيين خارج المقر .

٢ - وأضاف قائلا انه من الضروري في المرحلة الحالية اعادة النظر في الطريقة الأساسية المستخدمة لوضع الميزانية البرنامجية . والمطلوب هو دعم ما تم انجازه بالفعل . الا أن مفهوم أساس الموارد اللازمة للابقاء على البرامج ، كما تطبقه الأمانة العامة قد يؤدي الى سوء الفهم . كما أن الممارسة المتمثلة في ادراج النفقات غير المتكررة في حساب النمو الحقيقي تحرف النتائج وتخدم مصالح أولئك الذين يريدون أن ينقلوا الى فترة السنتين التالية مبلغ الاعتمادات التي رصدت في فترة السنتين السابقة بالنسبة لكل باب من أبواب الانفاق دون تقديم مبررات ملائمة ومقنعة . وهذه هي الحال خاصة فيما يتعلق ببعض أبواب الانفاق مثل الخبراء الاستشاريين والموظفين المؤقتين ونفقات السفر .

٣ - وأردف قائلا ان التقديم المتأخر لوثائق الميزانية يدعو الى الأسف ويجب معالجته . ونظرا لأن الحالة في مجال الوثائق تتدهور بصورة عامة وأن جدول أعمال اللجنة الخامسة حافل ، فان اللجنة قد لا تتمكن بالفعل من انجاز أعمالها في الفترة المحددة . ويمكن أن يدرس تنظيم دورات الجمعية العامة بحيث يكون النظر في بعض المسائل مثل التنسيق الاداري والميزني مرة في كل سنتين فقط ، ويستحسن أن يكون ذلك في غير سنوات النظر في الميزانية ومن الضروري احترام المواعيد المقررة لوضع الميزانية احتراما كاملا وعدم اللجوء الى أية أعذار لتبرير التقديم المتأخر للميزانية البرنامجية .

٤ - واستطرد قائلا ان النسبتين المائويتين ٤ر١١ في المائة و ٨ر٠ فيما يتعلق بنمو الموارد والنمو الحقيقي على التوالي ، مشجعتان ، والوفد البولندي الذي أوصى طوال السنوات الماضية بالتقشف الميزني ، يلاحظ بارتياح الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للحد من معدل نمو الميزانية البالغ الارتفاع الذي اتضح خلال فترات السنتين الأخيرة . وأضاف ان الأمل وطيد في أن تستمر هذه الجهود في المستقبل . لقد أكد الوفد البولندي في مذكرة بعث بها الى الأمين العام في

(السيد ابرازيوسكي ، بولندا)

١١ أيار/مايو أن ما يثير قلقه بصورة خاصة هو نمو الميزانية في مجموعها . والمهم بالنسبة لأية دولة ، عندما يحين وقت تسديد اشتراكها ، هو أن المبلغ الاجمالي للميزانية ، مايزال مرتفعا . ويأمل الوفد البولندي بالتالي ألا يلحق المبلغ الحالي لتقديرات النفقات وبالتالي معدل نمو الميزانية أي تغيير ملمـــوس نتيجة للآثار المالية المترتبة على القرارات التي ستتخذها هيئات الأمم المتحدة في ١٩٨٠ و ١٩٨١ . وسوف يعرب وفد بولندا عن معارضته لأي توسع في الميزانية بالتصويت ضد أي طلب اعتمادات اضافية ليس له ما يبرره . ويجب توفير الموارد الاضافية التي تتطلب الموافقة على قرارات جديدة باعادة توزيع الموارد وتعديل نظام الأولويات واستبعاد البرامج الأقل الحاحا والغاء الأنشطة التي فات أوانهـا أو ذات المنفعة الحدية أو عديمة الجدوى . ويمكن ، بل يجب استيعاب كمية أكبر من العمل الاضافي بفضل تنظيم أفضل وانتاجية متزايدة وانضباط أكبر من جانب الموظفين .

٥ — وأضاف قائلا ان انخفاض معدل النمو الحقيقي عما كان عليه في فترة السنتين الماضية لا يعني بالضرورة أن معدل تنفيذ البرامج سوف ينخفض ، بل على العكس من ذلك يجب أن يكون في وسع الأمانة العامة تأمين معدل تنفيذ أكثر ارتفاعا مع البقاء في حدود الموارد المقترحة لفترة ١٩٨٠ — ١٩٨١ . لقد كانت الأمانة العامة في الماضي تطلب دائما موارد اضافية لكي تضع في الاعتبـــار الآثار المالية المترتبة على القرارات ، انطلاقا من المبدأ الذي مفاده أن الموظفين يعملون بأقصى طاقتهم . ومن الواضح أن هذه ليست هي الحال وقد حان الوقت لاجراء تقييم داخلي لانتاجيـــة الموظفين بروح انتقادية .

٦ — وأضاف قائلا ان عددا من الدول الأعضاء من جميع المجموعات الاقليمية أبدت أثناء مناقشـة جدول الأنصبة المقررة ، معارضتها لسبب أو لآخر ، الزيادات الكبيرة في الأنـصبة المقررة لهـــا . ومن الصعب فعلا فهم منطق الدول التي توصي بزيادات ضخمة فيما يتعلق بنفقات الأمم المتحدة ، ولا تبدي استعدادا لتمويل هذه النفقات . فان ما يحدد القدرة المالية للمنظمة هو الارادة المشتركة لأعضائها ، ولابد من وضع الواقع نصب العين ، أيا كانت قسوته عند تقييم مستوى الميزانية البرنامجية ومعدل نموها .

٧ — وقال ان الوفد البولندي لاحظ بارتياح ما جاء في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة وفي خطابه الافتتاحي في اللجنة الخامسة (A/34/12) بشأن أهمية استبعاد البرامج والأنشطة التي فـات أوانها أو ذات المنفعة الحدية أو عديمة الجدوى . لقد قال الأمين العام أن عددا هاما مـــن الأنشطة الجديدة سيمول خلال فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ من الموارد التي تتيحها الأنشطة المنجزة أو الملغاة . ويرجى أن يسمح نظام مراقبة البرامج الذي أشار اليه الأمين العام بتحديـــد عناصر البرامج الواجب استبعادها . ولقد أشارت غالبية المشتركين في المناقشة العامة الى ضـرورة وقف الأنشطة التي فات أوانها أو ذات المنفعة الحدية ، ويبدو أن الوقت قد حان فعلا لتطبيـــق قرارات الجمعية العامة في هذا الصدد تطبيقا كاملا وفعالا .

(السيد ابرازيوسكي ، بولندا)

٨ - وأردف قائلا فيما يتعلق بالوظائف الـ ٧٣ الجديدة المطلوبة ان وفد بولندا سيحدد موقفه منها على أساس جدوى كل وظيفة مطلوبة . كما أنه يعارض الاقتراح بادراج ١٤ وظيفة تمول حاليا بواسطة الموارد الخارجة عن الميزانية في الميزانية العادية ، لأنه يرفض مبدئيا مثل هذه الممارسة . وأعرب ممثل بولندا عن قلقه البالغ بشأن الاقتراح الذي يرمي الى تحويل ١٥٨ وظيفة مؤقتة الى وظائف دائمة ، وقال ان وفده قد استرعى أكثر من مرة من قبل الانتباه الى أن طلب الاعتمادات للمساعدة المؤقتة تقدم في معظم الأحيان بهدف تحويلها فيما بعد الى وظائف دائمة . وقال انه يرجو أن تكرس اللجنة الاستشارية دراسة متعمقة لمسألة استخدام أموال للمساعدة المؤقتة لكي توصي بتصحيح طرق استخدامها . أما فيما يتعلق بطلب اعادة تصنيف ٧١ وظيفة قال ممثل بولندا ان اللجنة الاستشارية وجدت في كل حالة صعوبة في التوصل الى نتيجة منطقية ويبدو أن اعادة التصنيف في الأمم المتحدة تستخدم في أكثر الأحيان لتسهيل الترقيات ، وأن الوفد البولندي يرى انه اذا كانت هناك حاجة الى اعادة تصنيف وظيفة ماينبغي تحقيق ذلك أولا باعادة توزيع الموارد ، ويأمل أن تتمكن اللجنة الاستشارية من وضع معايير واضحة ورشيدة لتقييم الطلبات المقبلة باعادة تصنيف الوظائف . كما يجب وضع اجراء أكثر منهجية لانشاء وتصنيف الوظائف الخارجة عن الميزانية كما يجب أن يكون في وسع الهيئات الحكومية الدولية ممارسة مراقبة أكبر على هذه الوظائف . ومن ثم فان الوفد البولندي يرحب بعزم اللجنة الاستشارية على ايلاء مزيد من الاهتمام في المستقبل الى هذه المسائل .

٩ - واستطرد قائلا ان مشكلة اللجوء الى خدمات الخبراء والخبراء الاستشاريين كانت ولاتزال تكتسي أهمية بالغة في نظر الوفد البولندي ، وأن هذا الوفد مصمم على بحث الاعتمادات المقترحة بحثا دقيقا لتحديد ما اذا كانت القواعد والاجراءات التي وضعتها الجمعية العامة في ١٩٧٥ ماتزال متبعة . ويلاحظ في الميزانية اتجاه ايجابي نحو المزيد من الاعتماد على الموظفين الدائمين وبالتالي فان توقعات النفقات في باب خدمات الخبراء الاستشاريين لفترة السنتين القادمة تقل بنسبة ٥ر٧ في المائة عنها في فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . الا أن هناك مجالا للمزيد من التحسين لأن بعض دوائر الأمانة العامة ماتزال تستعين بخدمات الخبراء الخارجيين بصورة مفرطة وبدون أي مبرر على الاطلاق . وقال ان وفد بولندا يود أن يحصل من الأمانة العامة عند النظر في بعض أبواب الميزانية على قوائم بالخبراء الاستشاريين .

١٠ - واختتم ممثل بولندا كلمته منوها بما بذلته اللجنة الاستشارية من عناية شديدة في بحث الميزانية البرنامجية الا أنه كان يفضل أن تبدي اللجنة دوما روحا انتقادية أكبر ازاء بعض مطالب الأمانة العامة ، وخاصة ما كان منها متعلقا بانشاء وظائف جديدة ، والمساعدة المؤقتة ، واعادة تصنيف الوظائف ، وخدمات الخبراء والخبراء الاستشاريين .

١١ — السيد اوكيو (كينيا) : قال ان وفده ينوه بالحس السياسي الذى برهن عليه الأمين العام لاقتراح الاعتمادات المطلوبة لفترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ . والواقع ، فعلا ، ان المجتمع الدولي يمر حاليا بفترة تتسم بعدم استقرار اقتصادى ، وان الظروف تقتضي قدرا من التقشف في الميزانية . ومن المهم في نفس الوقت ألا ننسى أن من بين الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة تنفيذ البرامج لتيسير الجهود التي تبذل في العالم الثالث للقضاء على الفقر والمرض ومشاكل التخلف . ومن ثم فانه من الضرورى أن تتضمن الميزانية في ذات الوقت عنصرا يتعلق بالبرامج وعنصرا ماليا . ان وفد كينيا يشعر بخيبة أمل لأن البلدان التي تدفع أعلى الاشتراكات تعير أهمية مفرطة للتقشف وتتجاهل بصورة تكاد تكون تامة فيما يبدو العنصر المتعلق بالبرامج . وقال ان من واجب المجتمع الدولي أن يعمل على تحسين مصير الفقراء ، ولذلك كان وفد كينيا يفضل التشديد أكثر أثناء مناقشة الميزانية على تنفيذ البرامج .

١٢ — وأضاف قائلا ان اعتماد الميزنة على أساس البرامج كان يهدف الى تحسين تنفيذ البرامج ولا يوجد أى سبب يخوّل الاستغناء عن أداة مفيدة للادارة الحديثة فيما اذا استخدمت بصورة ملائمة . فالميزانية التي يقترحها الأمين العام لا تبدو أنها نابعة من فكرة الميزنة على أساس البرامج . بل يبدو أن الأمانة العامة قد حددت في المقام الأول مبلغا اجماليا للموارد ثم خفضت البرامج بحيث لا تخرج الميزانية عن هذه الحدود التي وضعت مسبقا . ولهذا يجب على وفود البلدان النامية أن تنظر عن كثب في الميزانية المقترحة لتتأكد من أن البرامج المخصصة لسكان بلدانها لم تستبعد .

١٣ — واستطرد ممثل كينيا قائلا ان الأمانة العامة قد واجهت بالفعل صعابا عند وضع هذه الاقتراحات المتعلقة بالميزانية ، خاصة أن الجمعية العامة لم تقر الخطة المتوسطة الأجل ، نتيجة لاختلافات في وجهات النظر ذات طابع سياسي فيما يتعلق بطبيعة أو عدم وجود برامج ذات أهمية بالنسبة للبلدان النامية . وقال ان هناك نقطة أخرى هامة تثير قلق وفده ، وهي أن الأمانة العامة استرشدت بمعدلات النمو التي أوصت بها لجنة البرنامج والتنسيق ، وهي المعدلات التي أثارت جدلا سواء في اللجنة ذاتها أو في اللجنة الخامسة والتي لم يكن ينبغي تطبيقها دون وضع الاهتمامات السياسية لمجموعة السبعة والسبعين في الاعتبار . ومن ثم فان البلدان النامية تشعر بخيبة أمل ، وترى أن الأولويات التي خصصت للبرامج في الميزانية البرنامجية المقترحة لا تعكس رغبات الجمعية العامة بأمانة .

١٤ — وطلب ممثل كينيا ايضاحات بشأن أساس حساب معدل النمو الحقيقي الذى يقدر بـ ٨ر٠ في المائة . وقال ان لا لجنة البرنامج والتنسيق ولا الجمعية العامة اتخذت قرارا ينص على معدل نمو حقيقي محدود للميزانية . وقال انه يرجى ألا تخفض البرامج التي تهم البلدان النامية تخفيضا تعسفيا لا لسبب الا لادراجها في ميزانية متواضعة يبلغ معدل نموها الحقيقي الصفر تقريبا . وأضاف انه من الضرورى تحقيق توازن بين اشباع احتياجات التنمية في البلدان النامية واهتمامات الدول الأخرى بشأن نمو الميزانية وان وفد كينيا يعترف بأن الموارد المتاحة محدودة وأنه لابد من ادارة سليمة .

(السيد اوكيو ، كينيا)

١٥ - واشاد السيد أوكيو بالأمانة العامة للتحسن الملاحظ في عرض الميزانية البرنامجية ، الأمر الذي يسمح للدول الأعضاء بمشاهدة العلاقة بين الموارد المالية " والبرامج " بصورة واضحة .

القراءة الأولى

١٦ - الرئيس : قال انه يجب على الوفود أن تستند في القراءة الأولى للميزانية لا على الميزانية البرنامجية المقترحة وتقرير اللجنة الاستشارية فحسب وانما أيضا على الخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٠-١٩٨٣ (A/33/6/Rev.1) وعلى تقرير لجنة البرنامج والتنسيق . وأعرب عن أسفه لأن لجنة البرنامج والتنسيق لم تتمكن من النظر بعناية في اقتراحات الأمين العام المتعلقة بالميزانية . وانه كان أثناء اجتماع رئيس الجمعية العامة والأمين العام ورؤساء اللجان الرئيسية قد حث على اتخاذ تدابير لعدم تكرار هذه الحالة .

١٧ - وقال انه علم أن تقرير لجنة البرنامج والتنسيق سيعمم في اليوم التالي ، وتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل نهاية الأسبوع القادم ؛ وسيتأجل النظر في الأبواب الاقتصادية والاجتماعية للميزانية اذا اقتضت الضرورة .

١٨ - واقترح أن تقوم اللجنة في القراءة الأولى باستعراض أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة كل باب على حدة على أن تدلي الوفود ببيانات منفصلة بشأن أي بند في الباب المستعرض يتطلب ابداء ملاحظات من جانبها . وستصوت اللجنة بعد ذلك على الباب ككل فيما عدا الحالة التي تكون فيها التغييرات المقترحة تتطلب التصويت على بند معين .

الجزء الأول - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

١٩ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال أن الأمين العام طلب اعتمادا قدره ٢٤ ٥٠٦ ٨٠٠ دولار للجزء الأول وأن اللجنة الاستشارية توصي بتخفيض قدره ١٩٣ ٦٠٠ دولار .

٢٠ - وأضاف قائلا ان اللجنة الاستشارية (A/34/7 ، الفقرة ١ - ٨) رأت أن مبلغ ١ ٠٦١ ٩٠٠ دولار المطلوب لطباعة وتجليد وثائق وملاحق الجمعية العامة بواسطة الشركات التجارية باهظ الى حد ما . فقد خصص مبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار لهذا الغرض في فترة السنتين الحالية . وابلغت اللجنة بأن هذا المبلغ لن يكفي لتغطية النفقات حتى نهاية ١٩٧٩ . بيد انها ترى ان الجهود الحالية بغية الحد بصورة اكبر من الوثائق ستؤثر بالتأكيد على مبلغ النفقات المطلوبة لاعمال الطباعة خلال فترة السنتين القادمة ، وقد اوصت اللجنة بتخفيض المبلغ الذى طلبه الأمين العام بمقدار ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

٢١ - ثم لفت رئيس اللجنة الاستشارية الانتباه الى أن الارقام المقدمة فيما يتعلق بمجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ليست سوى ارقام اولية الى أن ينظر مجلس الصندوق من جديد في تقديراته لنفقات ١٩٨٠ و ١٩٨١ . وسوف تعرض تقديراته عقب النظر فيها على اللجنة الاستشارية وعلى اللجنة الخامسة في الدورة الحالية .

٢٢ - وقال ان اللجنة الاستشارية توصي (الفقرة ١ - ٢١) بتخفيض المبلغ المطلوب لنفقات سفر موظفي مجلس الأغذية العالمي ، بمقدار ٢٠٠ ٤٩ دولار . كما ان اللجنة لا تتفق مع الامانة العامة بشأن الطريقة التي تم بها حساب مبلغ النفقات المقترحة لهذا البند . لقد اعتقدت الامانة العامة أن مبلغ ٤٠ ٠٠٠ الاضافي الذى وافقت عليه الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين لنفقات السفر المشار اليها لا يسرى الا على عام واحد وبالتالي اضافت ٤٠ ٠٠٠ دولار الى تقديرات النفقات لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ الا ان اللجنة كانت قد اوضحت في تقريرها (A/34/7/Add.9) ان هذا المبلغ ينطبق على فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . ومن ثم فقد اوصت بتخفيض المبلغ الذى طلبه الامين العام بمقدار ٤٠ ٠٠٠ دولار ، وكذلك المبالغ الناجمة عن آثار التضخم في ١٩٧٩ والتضخم المتوقع لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ وهذا يعني ان اجمالي التخفيض المطلوب يبلغ ٢٠٠ ٤٩ دولار

٢٣ - واستطرد قائلا ان اللجنة الاستشارية اوصت بتخفيض المبلغ المطلوب للخبراء والخبراء الاستشاريين الذين يستخدمهم بهم مجلس الأغذية العالمي (١ - ٢٢) بمقدار ١٠ ٠٠٠ دولار وعدم الموافقة على مبلغ ١١ ٥٠٠ دولار مطلوبة للانشطة الاعلامية .

٢٤ - واسترعى رئيس اللجنة الاستشارية انتباه اللجنة الى الاسباب التي اوصت اللجنة من اجلها بعدم الموافقة على الطلب الذى يرمي الى اعادة تصنيف وظيفة من فئة ف - ٤ الى مستوى ف - ٥ في مكتب وكيل الامين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة (الفقرة ١-٣٢) ، وأكد ان اللجنة

(السيد مسيلي)

توصي ايضا بتخفيض المبلغ المطلوب لنفقات سفر موظفي مكتب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة (الفقرة ١ - ٣٥) .

٢٥ - وارد ف قائلا ان اللجنة الاستشارية توصي في الفقرة ١ - ٤٠ من تقريرها بالموافقة على الاقتراح باعادة تصنيف وظيفة وكيل المدير العام (مد - ٢) لمكتب الأمم المتحدة في جنيف الى مستوى مساعد الأمين العام .

ألف - ميزانية تقرير السياسة

الجمعية العامة

٢٦ - السيد الحياضي (تونس) : قال ان الطباعة واصدار الوثائق تمنح امكانيات ضخمة للاقتصاد ، خاصة اذا ما استخدمت الآلات الحديثة . ويرى الوفد التونسي ان الزيادة الضخمة في الاعتمادات المطلوبة لاعمال الطباعة (٧ر١٥ في المائة) ليس لها ما يبررها وان تخفيض مقدار ١٠٠ ٠٠٠ دولار الذي أوصت به اللجنة ضئيل للغاية .

٢٧ - السيد سادر (الولايات المتحدة الأمريكية) : اشار بصورة عامة الى أن في الامكان تحقيق وفورات اكبر في ميدان الوثائق بالغاء المحاضر الموجزة لجلسات هيئات مثل لجنة نزع السلاح وادخال الآلات الاليكترونية لمعالجة الكلمات . وقال ان وفد الولايات المتحدة يشارك رأي ممثل تونس وسوف يؤيد كل اقتراح يهدف الى تخفيض المبلغ المطلوب لوثائق الجمعية العامة بنسبة اكبر مما اوصت به اللجنة الاستشارية .

مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (مع امانته)

٢٨ - السيد غريدو (الفلبين) : طلب ايضاحات بشأن جدول توزيع تكاليف المراجعة الخارجية للحسابات الوارد في الفقرة ١ - ١٥ من تقرير اللجنة الاستشارية الأول .

٢٩ - السيد بدين (مدير شعبة الميزانية) : قال ان اللجنة الاستشارية تلقت المعلومات من الامانة العامة وان توزيع التكاليف المشار اليها تقرر بواسطة فريق مراجعي الحسابات الخارجيين وفقا لبرنامج عمله . وللحصول على مزيد من المعلومات بشأن توزيع التكاليف يجدر سؤال رئيس الفريق .

٣٠ - الرئيس : استرعى الانتباه الى الفقرة ١ - ١٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة التي جاء فيها ان الامين العام يدرس حاليا توزيع تكاليف المراجعة الخارجية وسوف يعرض النتائج التي يتوصل اليها في اطار تقرير عام عن الخدمات التي تقدمها الأمم المتحدة للانشطة الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحالية .

مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (بما في ذلك مساهمة الأمم المتحدة في نفقات امانة الصندوق)

٣١ - الرئيس : لاحظ ان الفقرة ١ - ٢٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة تتضمن اشارة الى نفقات

(الرئيس)

سفر الاعضاء الذين يجب ان يشتركوا خلال فترة السنتين ، في ست دورات لمجلس الصندوق المشترك ، بينما جاء في الفقرة ١ - ٢٢ ان اللجنة الدائمة تجتمع بصورة عامة مرتين في السنة وطلب توضيح هذه المسألة وتصحيح قيمة المبلغ المطلوب اذا دعت الحاجة .

مجلس الاغذية العالمي

٣٢ - الرئيس : استرعى انتباه اللجنة الى الفقرة ١ - ٣٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة التي جاء فيها انه لم تطلب أية اعتمادات حاليا للايجار او للتكاليف ذات الصلة .

٣٣ - السيد خميس (الجزائر) : قال انه نظرا لرأى اللجنة الاستشارية المعارض يقترح أن تقدم الامانة العامة ايضاحات بشأن مبلغ الـ ١٠٠٠٠ دولار المطلوب في الفقرة ١ - ٣٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة للانشطة الاعلامية للمجلس وقال ان وفد الجزائر يعلق أهمية كبيرة على انشطة المجلس ويرى ان الجهود التي يبذلها للتعريف قدر الامكان بأنشطته لا ينبغي ان تعرقل بحجة اقتصاد ١٠٠٠٠ دولار .

٣٤ - السيد بجين (رئيس شعبة الميزانية) : قال ان المسألة هي معرفة ما اذا كان المبلغ المطلوب يجب ان يدرج في الباب ١ أو في الباب ٢٧ المتعلق بادارة شؤون الاعلام وأضاف ان اللجنة الاستشارية رأت ان هذا الحل الأخير اكثر ملاءمة ومن ثم اخطرت الادارة بأن جميع المبالغ المطلوبة للانشطة الاعلامية يجب ان تجمع تحت الباب ٢٧ .

٣٥ - السيد ماجولي (ايطاليا) : قال انه يشارك رأى ممثل الجزائر بشأن أهمية انشطة مجلس الاغذية العالمي ، ويفضل تفاديا لازدواج العمل ان يعهد الى مركز اعلام الأمم المتحدة في روما بنشر انشطة المجلس بدلا من انشاء خدمة اعلامية جديدة . وأضاف ان الوفد الايطالي لا يرى ما يحول دون تخصيص مبلغ ١٠٠٠٠ دولار للمركز حتى يتمكن من ممارسة انشطة لحساب مجلس الاغذية العالمي .

٣٦ - السيدة ديريه (فرنسا) : قالت انه يخشى فيما اذا انشئت خدمات اعلامية منفصلة ان تتضاعف ميزانية الانشطة الاعلامية وان ميزانية ادارة شؤون الاعلام ضخمة بالفعل وكثيرا ما تصدر هذه الادارة مواد اعلامية مشكوكا في اهميتها الى حد بعيد . وأضافت ان الوفد الفرنسي يؤيد توصية اللجنة الاستشارية التي لا يمكن بأى حال من الاحوال ان تضر بأنشطة مجلس الاغذية العالمي .

٣٧ - السيد غامايدو (الفلبين) : قال ان وفده وان كان يؤيد بقوة انشطة مجلس الاغذية العالمي ، الا انه يوافق على التخفيض الذى اوصت به اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بانشطة المجلس الاعلامية .

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

٣٨ - السيد هيليل (اسرائيل) : أكد من جديد معارضة وفده الحازمة لرصد أية اعتمادات

(السيد هيليل ، اسرائيل)

للجنة المزعومة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وقال ان ١٩ عضوا في اللجنة من ٢٣ ليست لهم علاقات دبلوماسية مع بلاده وان عددا كبيرا منهم لا يعترفون لبلاده بحق الوجود . وأضاف أن تحيز اللجنة بلغ حدا جعل أية دولة تقيم علاقات مع طرفي النزاع الاسرائيلي العربي ترفض الاشتراك في اعمالها . وقال ان جهود اللجنة تهدف اساسا الى تأمين بقائها الذاتي وتوسعها وتقديم بيانات منقولة حرفيا عن بعضها البعض الى الجمعية العامة . واستطرد قائلا ان هذه اللجنة لا تخضع الا لسلطان نفسها وتتخذ القرارات بشأن مهام اعضائها وتطلب لهذه المهام مبالغ ضخمة ، في حين ان شرعية معظم هذه المهام مشكوك فيها . ويشارك السيد هيليل الرأى الواسع الانتشار والذى مؤداه ان هذا يؤدى الى تبديد الاموال الدولية . وقال ان وفد اسرائيل يعارض من اجل هذه الاسباب وغيرها ادراج هذا البند في الميزانية البرنامجية المقترحة .

٣٩ - السيد بون - فلوريس (المكسيك) : قال ان وفده سيقتصر في ملاحظاته على الجوانب المتعلقة بميزانية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . واضاف ان وفده يقبل مبدئيا رصد الاعتمادات المطلوبة وان كان يشعر ببعض القلق اذ يلاحظ في الفقرة ١-٣٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ان اللجنة حصلت على تفويض مطلق فيما يتعلق بنفقات سفر الممثلين . ونظرا لأنه من المتعذر توقع عدد الاجتماعات وعدد الممثلين الذين يختارون للاشتراك فيها فان السيد بون - فلوريس يتساءل عن الاساس الذى تم بمقتضاه حساب الموارد اللازمة .

٤٠ - السيد سادلر (الولايات المتحدة الامريكية) : اشار الى ان موقف وفده فيما يتعلق باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف معروف جيدا : انه يعارض استخدام اموال الأمم المتحدة لتمويل انشطة هذه اللجنة . وحيث ان المنظمة تواجه الآن صعابا مالية ، فان هذا يعني تبديد موارد محدودة ، ولا سيما ان اعمال اللجنة لا تسهم بشيء في عملية اعادة السلم في الشرق الاوسط .

٤١ - السيد فال (السنغال) : ذكّر الاعضاء بأن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف قد انشئت بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣٧٦ (د - ٣٠) . وقدمت وفقا لولايتها توصيات على أساس العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . ويستند وجودها الى الميثاق ولا تهدف الى تدمير أى بلد كان واذا كانت توصياتها لم تطبق ، فان ذلك يرجع الى المواقف المعروفة جيدا لبعض اعضاء مجلس الأمن . ان اللجنة ستظل موجودة ما دامت توصياتها لم تعتمد وولايتها لم تنجز . ان كل هيئة فرعية لها الحق في اعتمادات لنفقات السفر ، ويرى وفد السنغال ان المبلغ المطلوب متواضع ومن ثم فانه يؤيد بلا تحفظ اقتراح الأمين العام والتوصية الواردة في الفقرة ٢ - ٢٥ من تقرير اللجنة الاستشارية الاولى .

٤٢ - السيد الحضيري (الجماهيرية العربية الليبية) : وافق على الآراء التي اعرب عنها ممثل السنغال ، وأيده في ذلك السيد محمود (الصومال) والسيد أكصوا (تركيا) والسيد ولد معلوم (موريتانيا) والسيد حمزه (الجمهورية العربية السورية) والسيد اسلام (بنغلاديش) والسيد نافاي

(السيد الحضيري ، الجماهيرية العربيـــــة الليبيـــــة)

(ايران) والسيد راوليزو لوفومانانا (مدغشقر) والسيد موريه ايشـــاريا (كوبا) والسيد اوكيو (كينيـــا) .

٤٣ - السيد خميس (الجزائر) : قال ان وفده يرى ان اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يجب ان يكون في وسعها مثل اللجان الاخرى الاشتراك في مختلـــف الاجتماعات والمؤتمرات . أضاف ان هذه اللجنة ترسل بصورة عامة وفودا من عضو او عضوين فقط لتمثيلها مبرهنة بذلك على وعي سياسي .

٤٤ - السيد كمال (باكستان) : قال انه يؤيد رأى ممثل المكسيك بأن هذا الموضوع يجب ان ينظر من زاوية الميزانية فحسب . ويرى الوفد الباكستاني ان تقديرات النفقات متواضعة للغاية اذا ما قورنت بنفقات سفر هيئات حكومية دولية اخرى . وتجدر الاشارة الى ان هذه اللجنة لا توفد ممثلين الى اجتماعات او مؤتمرات الا عندما تدعى الى ذلك . ومن ثم فان الوفد الباكستاني يؤيد توصيـــة اللجنة الاستشارية .

٤٥ - السيد رمزي (مصر) : اكد من جديد وجهة نظر وفده ومؤداها ان انشطة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تتفق تماما ودور المنظمة كما نص عليه الميثاق . وبالتالي فانه يؤيد اقتراح الأمين العام الوارد في الفقرة ١ - ٣٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٤٦ - السيد الحياضي (تونس) : قال انه من المؤسف ان تسمح دولة عضو لنفسها مرة اخرى بابداء الصلف ازاء الجمعية العامة واللجنة التي انشأتها للاضطلاع بأنشطة مستوحاة من المبادئ الاساسية للميثاق . ان وفد تونس يؤيد انشطة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتوصية الواردة في الفقرة ١ - ٢٥ من تقرير اللجنة الاستشارية الأول .

٤٧ - السيد غافورزاي (أفغانستان) : قال ان وفده يؤيد الملاحظات التي تم الاعراب عنهـا تأييدا لاقتراح الأمين العام وأعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلـة للتصرف . ويرى الى حد ما ان يتحمل نفقات اللجنة اولئك الذين جعل موقفهم وتصويتهم في مجلس الامن انشاءها امرا ضروريا .

٤٨ - السيد جواد (العراق) : قال انه من الطبيعي ان يعارض وفدا الكيان الصهيونـــي والولايات المتحدة رصد الاعتمادات المشار اليها نظرا لان سياستيهما هي مصدر آلام الشعـــب الفلسطيني . ان الوفد العراقي يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية .

٤٩ - السيد باصالح (اليمن الديمقراطية) : قال ان المجتمع الدولي لا ينبغي ان يعارض في منح الاعتماد البالغ التواضع الذى طلبه الامين العام لمساعدة الشعب الفلسطيني الذى حرم مـــن حقوقه وطرد من وطنه . ان وفد اليمن الديمقراطية يؤيد وجهات النظر التي اعرب عنها ممثـــل السنغال والعديد من الوفود العربية . ان الاعتماد الذى طلبه الأمين العام يجب ان يحظـــى بالموافقة وفقا لتوصية اللجنة الاستشارية .

٥٠ - السيد هيليل (اسرائيل) : طالب بالتصويت على حدة على الاعتماد المطلوب للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وقبل التصويت على الباب الأول في مجموعة .

باء - التوجيه التنفيذي والادارة

مكتب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة

٥١ - السيد سويفر (السويد) : أشار الى الطلب الوارد في الفقرة ١ - ٣٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة بشأن اعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف - ٤ الى الرتبة ف - ٥ في شعبة شؤون الجمعية العامة . وقال ان وفده يشعر بشيء من الدهشة لأن اللجنة الاستشارية لم تؤيد هذا الطلب في التوصية الواردة في الفقرة ٢ - ٣٢ من تقريرها الأول ويرى السيد سويفر نظرا لمشاكل التصميم المتأخر للوثائق وبعد دراسة تنظيم شعبة شؤون الجمعية العامة ، ان قبول اقتراح الأمين العام قد ييسر تصميم الوثائق في الوقت المطلوب ومن ثم فانه يود الاستماع الى ملاحظات الامانة العامة بشأن توصية اللجنة الاستشارية ، وقبل أن تتخذ اللجنة الخامسة قرارا في هذا الصدد .

٥٢ - السيد هيليل (اسرائيل) : قال ان الوحدة الخاصة المعنية بحقوق الفلسطينيين الذى طلب لها مبلغ حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ دولار ، تصدر منشورات ودراسات علمية وهمية ووثائق اخرى لشن حرب سياسية ضد وجود دولة عضو ، منتهكة بذلك الميثاق ، واضاف انه ليس هناك ما يبرر على الاطلاق هذا التبديد لأموال المشتركين . وقال ان وفد اسرائيل يعارض لهذه الاسباب وغيرها رصد الاعتماد المطلوب للوحدة الخاصة في الميزانية البرنامجية المقترحة .

٥٣ - السيد سادلر (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان موقف حكومته المعروف جيدا من النفقات الخاصة باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ينطبق ايضا على الوحدة الخاصة المعنية بحقوق الفلسطينيين وبالتالي فان وفده يعارض استخدام اموال الأمم المتحدة لتمويل انشطة هذه الوحدة .

٥٤ - السيد كمال (باكستان) : طلب من مدير شعبة الميزانية تقديم ايضاحات بشأن تقدم المشاورات المشار اليها في الفقرة ١ - ٥٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، وسأل عما اذا كانت التقديرات المنقحة ستعرض بالضرورة في مرحلة لاحقة .

٥٥ - السيد رمزى (مصر) : قال ان وفده يرفض بصورة قاطعة ما قاله ممثل اسرائيل وأكد من جديد موقفه القائل بأن انشطة الوحدة الخاصة تتفق تماما ودور المنظمة . وقال انه من المؤسف ان تحاول بعض الوفود اضفاء طابع سياسي على المسألة .

٥٦ - السيد كلو (المغرب) : قال ان احد اهداف الميثاق هو بالتأكيد اعادة حقوق شعب مقهور . وان غالبية الدول الاعضاء في المنظمة تؤيد بلا تحفظ هذا الهدف ، وهدف الوحدة الخاصة هو التعريف بصورة أفضل بآلام الشعب الفلسطيني بنشر معلومات موضوعية . ووفد المغرب يؤيد رصد الاعتماد المطلوب .

٥٧ - السيد خميس (الجزائر) : قال انه من الصعوبة بمكان قبول التفسير القائل بأن ٩٥ دولة عضوا انتهكت الميثاق عندما صوتت لصالح قرار الجمعية العامة ٣٢/٤٠ الذى انشئت الوحدة الخاصة بمقتضاه .

٥٨ - السيد حمزة (الجمهورية العربية السورية) : قال انه كان يأمل أن يكون ممثل الولايات المتحدة اكثر موضوعية فيما يتعلق بطريقة الاقتصاد في اموال الأمم المتحدة خاصة في ضوء البيان الطويل الذى ادلى به هذا الممثل اثناء المناقشة العامة للميزانية البرنامجية المقترحة . ان صلف ممثل اسرائيل امر عادى . وقد اتضح عند رفض اسرائيل تطبيق قرارات الجمعية العامة بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة والسماح للشعب الفلسطيني بالعودة الى وطنه وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف . لقد كان ينبغي على الممثل الصهيوني تقديم ملاحظاته للجنة السياسية الخاصة التي تدرس طبيعة النزاع السياسي في الشرق الاوسط .

٥٩ - السيد الحضيرى (الجماهيرية العربية الليبية) : قال ان وفده يعرب عن اسفه البالغ للتصريحات التي ادلى بها ممثلا الولايات المتحدة والكيان الصهيوني فيما يتعلق بالوحدة الخاصة المعنية بحقوق الفلسطينيين . وقال انه يشارك الآراء التي أعرب عنها المتحدثون الآخرون ، ويرى وجوب الموافقة على الاعتماد الذى طلبه الأمين العام .

٦٠ - السيد جواد (العراق) : رفض تصريح ممثل الكيان الصهيوني فيما يتعلق بالمساعدة المتواضعة الممنوحة للشعب الفلسطيني . وقال ان الكيان الصهيوني لا يستهين بقرارات المنظمة ذات الصلة فحسب وانما يوفد ممثليه الى الأمم المتحدة لمواصلة سياسة اضطهاده للشعب الفلسطيني وحرمانه من حقوقه .

٦١ - السيد اسلام (بنغلاديش) : قال ان سياسة بلاده المعلنة هي ادانة الصهيونية في جميع اشكالها ومظاهرها ، وان كانت اللجنة الخاصة ليست المنصة الملائمة لذلك واضاف ان وفده يوافق على الاعتماد الذى طلبه الامين العام بشأن الوحدة الخاصة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠